بداية صراع سياسي صامت..

مخاوف من تسلل الإخوان إلى المكون الحضرمي الجديد

الأمناء / رصد ومتابعة :

أبدى سياسيون جنوبيون قلقهم من تسلل عناصر الإخوان إلى المكون الحضرمي الجديد «مجلس حضرموت الوطني» وتحويله إلى واجهة جنوبية لمواجهة المجلس الانتقالي الجنوبي، ونقطة اجتذاب لكل أعداء الانتقالي وتشجيع قوى أخرى على إنشاء مجالس مشابهة في أبين وشبوة والمهرة، في ظل الصراع السياسي الصامت.

وأعلن في العاصمة السعودية الرياض، الثلاثاء، عن تأسيس هذا المجلس بموجب وثيقة سياسية وحقوقية صادرة في ختام المشاورات الحضرمية التي استضافتها الحكومة السعودية في الفترة من 20 مايو حتى 19 يونيو، بمشاركة عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية في المحافظة.

وتكشف الوثيقة، التي تم إعلانها بحضور محافظ محافظة حضرموت مبخوت بن ماضي والسفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، عن الرؤية الحضرمية للعديد من التفاعلات التي يشهدها الملف اليمني، في الجانب السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي والثقافي والتنموي.

وترى صحيفة العرب اللندنية، في سياق تقرير لها، أنه يمكن اعتبار تشكيل مجلس حضرموت الوطني بداية مرحلة جديدة في طبيعة الصراع السياسي الصامت الذي شهدته المحافظة الأكبر مساحة والأغنى موارد خلال الشهور الماضية والتي أنذرت بحدوث مواجهة عسكرية في وادي حضرموت بين القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وقوات المنطقة العسكرية الأولى التي تدين بالولاء لقيادات في حزب الإصلاح.

غير أنها أشارت في الوقت نفسه إلى أن الوقت ما يزال مبكرا على الحكم على المجلس الحضرمي وعلاقته بالمجلس الانتقالي الجنوبي وقدرته على تمثيل مختلف القوى والمكونات الحضرمية الفاعلة، مع عدم مشاركة العديد من القوى الحضرمية المحسوبة على الانتقالي في مشاورات الرياض.

ويعتقد مراقبون أن المجلس قد يشكل تيارا ثالثا في الساحة الجنوبية بين حلفاء الانتقالي والمحسوبين على الإخوان، في ظل وجود رغبة لدى الكثير من القوى الحضرمية في تشكيل حالة حضرمية فريدة متحررة من الاصطفافات السياسية الحادة التي عرفها المشهد اليمني خلال سنوات الحرب.

ونقلت الصحيفة اللندنية عن مدير مركز سوث 24 للدراسات والأخبار في عدن يعقوب السفياني، أن هناك تحفظا واضحا لدى المجلس الانتقالي الجنوبي من "مجلس حضرموت الوطني" الذي أعلن عنه الثلاثاء في الرياض. وأضاف "يأتي هذا المكون السياسي في وقت يحاول فيه المجلس الانتقالي تعزيز حضوره داخل حضرموت الغنية بالنفط".

وتابع السفياني "لم يسارع الانتقالي إلى تحديد موقف من هذا المكون الجديد لعدة أسباب أولها علاقة السعودية بإنشاء هذا المجلس، وهو أمر مشابه تماماً لقوات درع الوطن الجديدة التي لم يعلن المجلس الانتقالي الجنوبي موقفاً رسمياً منها على الرغم من أنها تشكل منافساً حقيقياً لقواته في الوقت الراهن، بالإضافة إلى ذلك أن القوى الحضرمية نفسها داخل المجلس الانتقالي الجنوبي تجمعها علاقات ببعض الشخصيات والأطراف التي شاركت ضمن الوفد الحضرمي بالسعودية وتشكل اليوم جزءا من مجلس حضرموت الوطني".

ويعتقد السفياني أن "حضارم الانتقالي حريصون على مد جسور تواصل مع المكون الجديد خصوصاً أنه قام على قواعد عامة فضفاضة لا تتعارض بالضرورة مع المجلس الانتقالي الجنوبي وأهدافه".

واعتبر عمر باجردانة رئيس مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية – حضرموت، أن الإعلان عن المجلس الوطني الحضرمي يأتي كردة فعل على ما شهدته محافظة حضرموت مؤخرا من انعقاد الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي وتواجد قيادات الصف الأول من قيادات المجلس الانتقالي في حضرموت وما سبقه من لقاء تشاوري جنوبي جمع كل القوى الجنوبية والإعلان عن الميثاق الوطني الجنوبي.

ولفت باجردانة إلى أن هناك قوى فقدت مصالحها في خضم تطورات المشهد الجنوبي في الفترة الماضية ورأت أنها الخاسر الوحيد من خلال صعود مشروع المجلس الانتقالي ومشروع القضية الجنوبية، وبالتالي فقد ذهبت تتمترس حول حضرموت.

ولم يستبعد باجردانة أن يكون مجلس حضرموت الوطني إعادة تفعيل لبعض هذه القوى التي وجدت نفسها خارج المعادلة السياسية خلال المرحلة السابقة لنفاجأ اليوم بعودتها إلى السطح تحت مسمى مجلس حضرموت الوطني.

وحذر باجردانة من أنه إذا لم ترسم خارطة طريق وأهدافا محددة لهذا المجلس، وإن لم تكن هناك إعادة قراءة للمشهد في حضرموت من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي وإصلاح بعض الاختلالات داخله وتطوير آلياته وأساليبه السياسية في التعامل مع كافة القوى الجنوبية، فإن القوى التي تمت إعادة تفعيلها تحت عنوان مجلس حضرموت يمكن أن تعود إلى الحياة وتسيطر على المشهد في حضرموت وهو ما سيضعف المشروع الجنوبي ويجهض كل الإنجازات التي تحققت حتى هذه اللحظة.

وزير التعليم العالي يقود عملية تدمير ممنهجة للمؤسسات التعليمية

٥٠ مليون دولار سنويا لمنح في تخصصات متوفرة في الجامعات اليمنية

الأمناء / تقرير / عدنان الجعفري :

لم يتبقى أسلوب او حجة لم يستخدمها الدكتور خالد الوصابي وزير التعليم العالي في سبيل انتهاج سياسة التدمير الممنهج ضد المؤسسات التعليمية على مستوى المحافظات المحررة ، فقد تراجعت أغلبية الجامعات عن مستواها التعليمي وباتت تصارع الظروف بموازنتها الشحيحة حتى لا تتوقف ، فيما بعض الجامعات ومنها كلية المجتمع في محافظات حضرموت قد توقفت تحت الإضراب لعدم توفر الميزانية التشغيلية ورواتب المعلمين التي يرفض الوزير صرفها.

التاريخ المشؤوم

في ديسمبر من العام 2020م صدر القرار المشؤوم بدمج وزارتي التعليم العالي والتعليم الفني وإسناد قيادة الوزارتين للدكتور خالد الوصابي الذي اعتبر نفسه وصياً عليهما ويتحكم بمصير عشرات الآلاف من طلاب خريجي الثانوية العامة والذين وضعهم بين ثلاثة خيارات كارثية وهما البقاء في المنازل دون تأهيلهم أو الذهاب إلى الجبهات والالتحاق بالسلك العسكري ، ومن يمتلك الإمكانيات تم إجباره على مواصلة دراسته في الجامعات الخاصة التي هي عبارة عن شقق سكنية تفتقر إلى ابسط المعايير الجامعية ، كون وزير التعليم يقوم بالمتاجرة بتراخيصها مقابل عمولات مالية ، إضافة إلى نسبة يتحصل عليها عند تختيم الشهادات الصادرة من الجامعات الأهلية نهاية كل عام .

كانت أول المهام التدميرية لوزير التعليم هي تعطيل المنح المقدمة من الداعمين الخارجيين مثل الصندوق السعودي والمنحة الكويتية التي كانتا مقرر إعادة تأهيل وتشغيل 12 كلية مجتمع تقع في المحافظات الجنوبية والتي بنيت لاستيعاب الشريحة الاوسع من خريجي الثانوية العامة عبر برامجها المهنية الهادفة ، غير أن تلك الكليات أصبحت خاوية على عروشها وتتهالك تحت تأثير عوامل التعرية ، فإذا سلمنا بأن كل كلية ستستقبل الحد الأدنى من الطلبة في جميع تخصصاتها وهو الف طالب سنوياً سيصبح العدد الكلي المستوعب في 12 كلية اثنى عشر الف طالب وطالبة وهذا في حده الأدنى،وبالتالي يصبح العدد الإجمالي للطلبة الذين تم تدمير مستقبلهم التعليمي والمهني خلال ثلاث سنوات دراسية أي منذ تعين خالد الوصابي وزيرا في حكومة معين حوالي « 36,000» ألف طالب وطالبة.

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب
الرئيس

الرقم: ٣١ - ٢٠٢٣
التاريخ:
الموافق: ٢٠٢٣/٣/٢٢م

الأخ الدكتور / معين عبد الملك سعيد
رئيس مجلس الوزراء
المحترم

تحية طيبة وبعد...

الموضوع: المناقصة الدولية رقم (MHE/KFAED-1/23) الخاصة بـ تجهيز عدد ١٢ كلية مجتمع في الجمهورية اليمنية بتمويل الصندوق الكويتي للتنمية للوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتدريب الفني والمهني.

تلقينا شكاوى من عدة جهات مفادها:-

أولاً: أن المناقصة المشار إليها دولية وقابلة للتنافس من كل الشركات المتخصصة في هذا المجال إلا أن القائمين على المناقصة حصروها في ثلاث شركات بشكل حصري في المجموعة الثانية والثالثة وبتنسيق تام وهذا مخالف لقانون المناقصات والمزايدات، وأن المواصفات صممت على شركة معينة.

ثانياً: لم تتم تجيير المناقصة عبر شركة دراسات متخصصة لمعرفة احتياجات الجانب الفني والتقني في كليات المجتمع وتحديد الحاجة بالفعل وخاصة مع تطور هذا الجانب بشكل سريع.

ثالثاً: لم تعرض على اللجنة العليا للمناقصات ولم تقر مبدئياً ولم تشكل لجنة من الجهات المعنية المختصة كما هو محدد قانوناً.

رابعاً: أعلن عن تجهيزات ليست ضرورية وهي ذات كلفة كبيرة ولا يمكن استخدامها في المناطق الريفية.

وعليه:

يتم الاطلاع واتخاذ الاجراءات اللازمة لإيقاف المخالفة. فالمناقصة المذكورة منافسة دولية يجب تنفيذها وفقاً للقانون مستكملة الإجراءات من جميع الجوانب واستخدام التمويل الأجنبي استخداماً سليماً وفقاً للأهداف التي خصص لها.

وتقبلوا تحياتنا.

سلطان سعيد الوكاع
رئيس مجلس النواب